

## هوية مصر في دساتيرها الحديثة

محمد عبد الشفيق عيسى(\*)

أستاذ العلاقات الدولية في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

تلقى سؤال الهوية في مصر إجابات عديدة متتابعة منذ تبلور الحركة الوطنية الحديثة والحصول على الاستقلال الاسمي بمقتضى التصريح البريطاني الصادر في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢ عقب ثورة ١٩١٩ الشعبية، ثم إصدار دستور عام ١٩٢٣. فكيف تجلت الهوية المصرية في دساتيرها اعتباراً من دستور ١٩٢٣؟ وماذا قال هذا الدستور والدساتير التالية عن الهوية؟

### أولاً: الهوية المصرية في دستور ١٩٢٣

جاء دستور ١٩٢٣ عقب ثورة ١٩١٩ الشعبية التي رفعت ثلاثة شعارات: «مصر للمصريين»، «يحيا تضامن الهلال والصليب»، «يا عم حمزة، نحن التلامذة». كانت مصر الحديثة تتلمس أقدامها في عالم جديد، عالم اختفت منه دولة «دار الإسلام»، حقيقية كانت أو مزعومة، وارتفعت عالياً راية بريطانيا وفرنسا الاستعمارية، عالم الحرب وما بعد الحرب، وانبثاق حركة التحرر الوطني ضد الاستعمار في أهم معاقله بالعالم الأفريقي - الآسيوي، وبخاصة على محور مصر - الهند، وكلتاهما «درة للتاج البريطاني» في ما قيل.

هكذا امتزجت روح حركة التحرر الوطني الوليدة، وسطوة الاستعمار البريطاني، وانبثاق سلطة ذات أضلاع ثلاثة «القصر الملكي - دار السفير البريطاني - الإقطاع الزراعي وبدايات رأس المال». ولم يعكس دستور ١٩٢٣ - الصادر بأسلوب «المنحة» من الملك فؤاد الأول - لغة فقه القانون الدستوري، بدءاً من العنوان: «أمر ملكي رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٣ بوضع نظام للدولة المصرية».

وهكذا قضت ديباجة الدستور: «نحن ملك مصر... أمرنا بما هو آتٍ»، ثم جرى نص المادة الأولى، المقررة للهوية - هوية الدولة والمجتمع - على النسق الآتي الذي جرت صياغته باعتبارها هي بذاتها «الباب الأول» دون زيادة أو نقصان، تحت عنوان: الدولة المصرية ونظام الحكم فيها:

«مصر دولة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة، مُلكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، وحكومتها ملكية وراثية، وشكلها نيابي».

هكذا انشغل الدستور بهاجس الاستقلال الوليد، المهموم بإنشاء مشروع دولة هي في الحقيقة غير مستقلة، نظراً إلى التحفظات الأربعة الواردة في صلب تصريح ٢٨ شباط/فبراير ١٩٢٢؛ ولذا جاء الدستور ليقرر -باعتبار «ما سيكون»- أن «مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة». وأول عناصر الدولة -في القانون الدستوري- هو «الإقليم» معيّناً بالحدود، لذلك اهتم الدستور بالنص على أن مصر «ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه»، ولعله كان يشير من طرف خفي إلى ما كان يشغل الملك فؤاد الأول آنئذ باعتباره رمزياً «ملك مصر والسودان»... وتلك معضلة أخرى سوف تترك آثارها الغائرة في امتداد المراحل التالية.

والأهم -من وجهة نظر الملك مانح الدستور- ليس مجرد رمز السيادة والاستقلال الاسمي ولكن النص في صلب المادة الأولى محل النظر على أن مصر «حكومتها ملكية» فذلك هو «مربط الفرس» كما يقولون. وجرياً على سُنّة التأنق القانوني في مجال «حَبْك» الصياغة الدستورية، فقد نصت المادة المذكورة بشأن الحكومة على أن «شكلها نيابي».

## ثانياً: ثورة يوليو ١٩٥٢ ومشروع دستور ١٩٥٤

قامت «حركة الجيش المباركة» صبيحة الثالث والعشرين من تموز/يوليو ١٩٥٢، مركزة في بدايتها على شعار القضاء على الفساد المستشري داخل الجيش، في إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، بقيادة «تنظيم الضباط الأحرار» الذي أسسه جمال عبد الناصر. وفي غمار الصراع على السلطة خلال الفترة التالية، بين معسكر «الضباط الأحرار» الداعي إلى تطوير الحركة إلى ثورة والاستمرار بها، والمعسكر الداعي إلى «عودة الجيش إلى ثكناته»، والذي تكوّن من «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين» مع حضور رمزي قوي للواء محمد نجيب، تمت صياغة مشروع دستور سمي مشروع ١٩٥٤.

جاء الباب الأول من مشروع الدستور المذكور تحت عنوان «الدولة المصرية ونظام الحكم فيها» -على غرار دستور ١٩٢٣- افصل إلى حد بعيد -مكوناً من مادة وحيدة جرت صياغتها على النحو التالي: «مادة ١: مصر دولة موحدة ذات سيادة، وهي حرة مستقلة، وحكومتها جمهورية نيابية برلمانية».

مرة أخرى، تجنبّت القوى السياسية عام ١٩٥٤ الخوض في مضمار حسم مسألة الهوية، حالها كحال القوى السياسية السائدة في عام ١٩٢٣، وإنما ركزت على ما يهيمها بالدرجة الأولى، وهو تحديد «هوية» النظام السياسي بما يضمن عدم السماح بتبلور «شرعية ثورية» وبخاصة لحركة الجيش.

ولا يهيم هنا ما جرى تكراره من نص المادة الأولى لدستور ١٩٢٣. وفي ما عدا إغفال النص على أن مصر دولة «موحدة... مُلكها لا يجزأ ولا ينزل عن شيء منه» مما تم تأكيده عام ١٩٢٣،

فإن النص الجديد يعيد القول إنها «دولة.. ذات سيادة.. وهي حرة مستقلة». بيد أن «مربط الفرس» في مشروع ١٩٥٤ يختلف تماماً عن مربط الفرس للقوى السياسية عام ١٩٢٣.

لقد جاء تحديد «هوية» نظام الحكم المستهدف، طاغياً على حسم إشكال الهوية لمصر، كما يلي: «... وحكومتها جمهورية نيابية برلمانية».

لقد كان قد حُسم الأمر تقريباً منذ صبيحة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، فذهبت الملكية إلى غير رجعة - وإن تم ذلك تدريجياً - فكان من الطبيعي أن تحل محل الحكومة الملكية الوارثية «التي شكلها نيابي»، حكومة «جمهورية نيابية»، واستكملت صفة الجمهورية فإذا بها «نيابية برلمانية». ولطالما ظل مطلب إقامة «جمهورية برلمانية» هو الشعار الأثير الذي رفعته الحركة الشيوعية واليسارية المصرية طوال عقود، وربما حتى الآن، تساندها القوى المسماة الليبرالية التي ركزت على لفظة «نيابية...».

ولكن النظام السياسي الذي نشأ من حول حركة الجيش وقائدها الكارزمي، زعيمها الوحيد، لم يقدر له على الإطلاق أن يكون «برلمانياً» وإنما جاء فيما بعد «رئاسياً»، وأي رئاسي...؟ لقد تخلق نظام سياسي قوامه النخبة العسكرية الثورية الجديدة، ورمزه جمال عبد الناصر غير منازع. وانعكس هذا جلياً في «دستور الثورة والزعيم»، دستور ١٩٥٦.

### ثالثاً: دستور الجمهورية المصرية (دستور ١٩٥٦)

شيئاً فشيئاً، تحولت الحركة إلى «ثورة»، وأخذت هذه «الثورة» تصنع لنفسها عالماً سياسياً واجتماعياً خاصاً، فإذا بعالمها السياسي ينفتح على أفق عربي مبين، في إطار حركة للتحرر الوطني مصرية - عربية حقاً، ذات بعد استقلالي عن الاستعمار القديم والجديد معاً، في وجه تمنع، غربي - أمريكي، عن تمويل مشروع «السد العالي» ذي الأهمية الاستراتيجية الفائقة من وجهة نظر «الثورة»، ما استدعى تأميم شركة قناة السويس، ثم التعرض لعدوان عسكري ثلاثي «بريطاني - فرنسي - إسرائيلي»... كل ذلك مع تلمس طريق التطور الاقتصادي انتقالاً من «الاقتصاد الحر» الذي كان محور مشروع دستور ١٩٥٤ إلى «اقتصاد موجه» بل و«مخطط»، بعد أن فشل مشروع الاعتماد الأحادي على القطاع الخاص لتحقيق التنمية.

في هذا الإطار الجديد، اكتشفت مصر هويتها من خلال ثورتها، فإذا هي هوية عربية خالصة دون تشوُّش. وفي مقدمة الدستور نقراً ما يلي:

«نحن الشعب المصري... الذي يشعر بوجوده متفاعلاً في الكيان العربي الكبير، ويقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك، لعزة الأمة العربية ومجدها».

وفي المادة الرقم ١ من الدستور، ضمن الباب الأول المعنون «الدولة المصرية» نقراً ما يلي:

«مصر دولة عربية مستقلة ذات سيادة، وهي جمهورية ديمقراطية، والشعب المصري جزء من الأمة العربية».

لأول مرة في التاريخ الحديث يحسم إشكال الهوية على هذا النحو فيقال: «مصر دولة عربية...» و«الشعب المصري جزء من الأمة العربية».

ويستكمل بيان الهوية في المادة الثانية حيث «السيادة للأمة...» والمادة الثالثة «الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية»

### رابعاً: الدستور الموقت للجمهورية العربية المتحدة (٥ آذار/مارس ١٩٥٨)

عقب قيام دولة الوحدة بين مصر وسورية في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، صدر دستور موقت بتاريخ ٥ آذار/مارس من نفس العام، وجرت المادة الأولى على نفس النحو المحدد في دستور ١٩٥٦، مع تعديل في الصياغة يراعى واقع الحال، مع نص أكثر إحكاماً، وذلك على النحو التالي: «الجمهورية العربية المتحدة جمهورية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، وشعبها جزء من الأمة العربية».

هكذا إنذا كرس الدستور الجديد لأول وحدة سياسية عربية في التاريخ الحديث، هوية مصر كجزء من دولة عربية «متحدة»، يشير اسمها إلى رسمها الحقيقي باعتبارها «الجمهورية العربية المتحدة»، والتي يعتبر شعبها الموحد جزءاً من أمة عربية واحدة.

### خامساً: دستور ١٩٦٤

وقع الانفصال بين مصر وسورية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وظلت الدولة محتفظة باسمها «الجمهورية العربية المتحدة» دلالة على هويتها الثابتة، وعدم اعترافها بواقع الانفصال، وسعيها لاستعادة الأمر الطبيعي لأمة أجبرتها الظروف التاريخية على التجزئة. وإضافة إلى تأكيد الهوية العربية، طوّرت البلاد نظاماً اقتصادياً واجتماعياً جديداً قائماً على الدور المحوري للوظيفة الاجتماعية للدولة، والقطاع العام، والتخطيط القومي الشامل، سعياً إلى التنمية الشاملة، كما بلورت نظاماً سياسياً يقوم على «التعبئة المجتمعية» من حول مشروع الثورة وقائدها من خلال منظمة سياسية مفتوحة العضوية وإن تكن تمثيلاً للتقنين المحكم لدور المشاركة الشعبية في الحكم، في ظل استبعاد نفوذ تحالف الإقطاع ورأس المال الكبير، بمقتضى قوانين الإصلاح الزراعي والتأميمات ومنظومة تشريعات وسياسات وإجراءات محددة، وهو ما سمي النظام القائم على «تحالف قوى الشعب العاملة». وهكذا جاءت المادة الأولى مقررّة لهوية الدولة على النحو التالي: «الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية، تقوم على تحالف قوى الشعب العاملة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية». وجاءت المادة الخامسة لتقديم النص التكميلي للهوية: «الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية».

## سادساً: دستور ١٩٧١

ظهر ما سمي «الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧١» في ظروف فريدة حقاً، في قلب الخضم المتلاطم على مدى السنوات الثلاث من سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ حتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ابتداء من وفاة الرئيس عبد الناصر إلى قيام «حرب تشرين الأول/أكتوبر»، مروراً بقراري «السادات» رئاسة الجمهورية. وكان صدور الدستور تدشيناً لعهد مختلف تماماً عن «العهد الناصري» في كل شيء تقريباً، إذ حل «الانفتاح الاقتصادي» محل الخيار الاشتراكي، وحلت نزعة «الانكفاء المصري عن العروبة» محل الدور الريادي لمصر عبد الناصر في «معارك النضال العربي»، وحلّت علاقة التبعية المستترة للمعسكر الغربي - الأمريكي، محل «عدم الانحياز النسبي» في العلاقات الدولية.

ومن الناحية الشكلية فإن دستور ١٩٧١ قد سبقه «دستور اتحاد الجمهوريات العربية» المستفتى عليه في الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٧١، تطبيقاً لما سمي «إعلان بنغازي» في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٧١، و«إعلان دمشق» في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٧١.

وقد تحدت هوية الدولة الاتحادية المزمعة في «دستور اتحاد الجمهوريات العربية» باعتبار أن «الشعب في اتحاد الجمهوريات العربية جزء من الأمة العربية»: (المادة ٣)، و«نظام الحكم ديمقراطي واشتراكي»: (المادة ٤)، و«اللغة العربية هي اللغة الرسمية في الاتحاد»: (المادة ٥)، و«... الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع»: (المادة ٦).

وكانت هذه الخلفية من وراء دستور ١٩٧١، وبخاصة في ما تضمنه من تحديد للهوية المصرية. وقد ورد في «وثيقة إعلان الدستور» ما يؤكد ذلك، بالنص على أن «الوحدة: أمل أمتنا العربية، عن يقين بأن الوحدة العربية نداء تاريخ ودعوة مستقبل وضرورة مصير، وأنها لا يمكن أن تتحقق إلا في حماية أمة عربية قادرة على دفع وردع أي تهديد مهما كان مصدره ومهما كانت الدعاوى التي تسانده».

وبرغم التعديلات التي أجريت على دستور ١٩٧١ بمقتضى عدد من الاستفتاءات المتتابعة وأولها الاستفتاء الذي تم في عهد السادات بتاريخ ٢٢ أيار/مايو ١٩٨٠ بغرض النص على أن تصبح «مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الأساسي للتشريع» ثم استفتاءين في عهد مبارك (٢٠٠٧ و ٢٠١٠) بغرض استحداث تعديل على طريقة اختيار رئيس الجمهورية وما يرتبط به من قضايا متعلقة بنظام الانتخاب والنظام الحزبي... إلخ، إلا أن ما تم إحداثه في النص الأصلي لدستور ١٩٧١ بشأن جوهر الهوية العربية لمصر ظل قائماً، وذلك بالتقرير لأول مرة في التاريخ الدستوري المصري بأن «الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة».

إن هذه الإضافة التي تحول المادة الأولى من الدستور المصري إلى مادة ملزمة للدولة المصرية بالعمل من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة، هي ما نقصده بالذات في هذا المقام.

وبغض النظر عما إذا كان دستور ١٩٧١ قد فعل ذلك بوحى من اقتناع جوهري بالمضمون، أم أن القيادة «الساداتية» أجرت التعديل - بالإضافة - لمجاراة مقتضيات صراعه من أجل السلطة والنفوذ مصرياً عربياً، فإن الحقيقة المؤكدة تبقى مشيرة إلى عمق الإنجاز المحقق بالنص دستورياً على الالتزام القومي - العربي للدولة المصرية، تجلياً للتحويل الإدراكي في العقيدة الدستورية، ولو على الصعيد النظري - المبدئي فقط.

### سابعاً: ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

كان الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١١ بمنزلة «إعلان إجرائي» يحدد خطوات نقل السلطة عقب «تنحي مبارك» يوم ١١ شباط/فبراير بفعل الهبة الشعبية العارمة.

أما الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ بمقتضى الموافقة الشعبية في الاستفتاء على «التعديلات الدستورية» والذي جرى في ١٩ آذار/مارس، فقد تمحور حول الموضوع، حيث قرر بشأن هوية الدولة، في المادة ١ منه، ما كان قد تقرر بالنص في دستور ١٩٧١ المعدل، كما يلي: «جمهورية مصر العربية دولة نظامها ديمقراطي يقوم على أساس المواطنة، والشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة». وفي المادة رقم ٢، يستكمل شأن الهوية بالنص على ما أجراه دستور ١٩٧١ أيضاً حول موضوعات: دين الدولة «الإسلام»، واللغة الرسمية «العربية»، ومبادئ الشريعة الإسلامية «المصدر الرئيسي للتشريع».

وتجدر الإشارة إلى أن المادة ١، والمادة ٢، لم يكونا من بين المواد المعروضة ضمن «التعديلات الدستورية» المشار إليها، وإنما تم تضمينهما في الإعلان الدستوري جرياً على نسق النصوص الأصلية لدستور ١٩٧١ المعدل.

هذا وقد جرى جدال حاد في مصر عقب صدور التعديلات الدستورية، وإن شئت فقل «الدستور المعدل» في ٣٠ آذار/مارس ٢٠١١ جرى تبسيطه في شكل سؤال: الدستور أولاً أم الانتخابات أولاً؟

كانت «جماعة الإخوان المسلمين» وحلفاؤها من تيار «الإسلام السياسي» تفضل المسار القائم على «الانتخابات أولاً»، إذ كانت عقب كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تتمتع بتأييد شعبي يضمن لها الحصول على أغلبية الأصوات في أي انتخابات قادمة، ما يتيح لها كتابة دستور يتوافق مع تطلعاتها السياسية الكبيرة نحو إعادة تشكيل السلطة في مصر. أما «القوى السياسية» عدا «الإسلام السياسي» فكانت تميل إلى تفضيل التذكير بوضع الدستور، أملاً منها أن تتاح فسحة زمنية تمكنها من دعم قوتها السياسية في المجتمع، بما يسمح لها بالمشاركة المتكافئة نسبياً في بنية السلطة مستقبلاً.

وجرت الانتخابات البرلمانية بالفعل أواخر ٢٠١١ وأوائل ٢٠١٢ لكل من الغرفتين «مجلس الشعب ومجلس الشورى»، وحدث ما توقعه الإسلاميون بالفعل من تحقيق أغلبية «مريحة» في كلا المجلسين. وتلا ذلك، عقد الانتخابات الرئاسية التي فاز فيها مرشح «جماعة الإخوان المسلمين» بعد أن حظي بتأييد عام من أغلبية القوى السياسية المنتسبة إلى التيار العريض لثورة ٢٥ يناير.

وكان المرشح الرئاسي لجماعة الإخوان المسلمين «الدكتور محمد مرسي» قد قدم تعهدات صريحة للقوى السياسية، وفق ما سمي «اتفاق فندق فيرمونت» بعد عقد الانتخابات - وقبل إعلان النتيجة النهائية - يلتزم بموجبها بالقيام بعدة خطوات من شأنها تحقيق نوع من المشاركة المتكافئة بين قوى ثورة يناير - من «إسلامية» و«غير إسلامية» - في بنیان سلطة الدولة، من خلال تعيين ثلاثة نواب للرئيس، وغير ذلك. ولكن سرعان ما نكث الرئيس المنتخب بوعوده الصريحة وأخذ يعمل حثيثاً على التمكين لجماعته خصوصاً، وتيار الإسلام السياسي عموماً. وكان أن استمر مسلسل إعداد الدستور بدفع قوى من جماعة الإخوان المسلمين وشركائها من تيار الإسلام السياسي بصفة أساسية، حتى صدر بالفعل - بليل كما يقال - في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٢.

وقد تضمن دستور ٢٠١٢ - الذي عرّفه البعض بأنه «دستور الإخوان المسلمين» - ما يعتبر تحولاً جوهرياً في تعريف الهوية المصرية عما استقر عليه الحال منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وجرى ذلك بالنص في المادة الرقم ١ من الدستور المذكور على ما يأتي:

«جمهورية مصر العربية دولة مستقلة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ونظامها ديمقراطي، والشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية، ويعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الأفريقية وبامتداده الآسيوي، ويشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية».

ومن هذا النص المركب، تتحدد أبرز معالم تحولات الهوية المصرية التي أجراها تيار «الإسلام السياسي» على الدستور، في ما يأتي:

١ - حذف النص الدالّ على الهوية العربية المركزية لمصر، عبر «تميع» الانتماء بتوزيعه على «الأمتين العربية والإسلامية».

والحقّ أنه قد جرى نوع من التوافق العام في أدبيات علم الاجتماع، والاجتماع السياسي، على تعريف «الأمة»، من جهة أولى، بالاختلاف الكيفي عما اعتبر «تكوينات اجتماعية دون الأمة» وبخاصة العشائر والقبائل والأعراق الفرعية، وما يعبر عنها من الانتماءات الفرعية أو الجزئية في الدراسات السوسولوجية؛ والاختلاف الكيفي، من جهة ثانية، عما يعتبر من قبيل «التكوينات» فوق القومية كما في حالة الانتماءات العابرة الأمم والأقاليم والقارات.

وما بين الحدين المتعارضين، يقف مفهوم الأمة ليعبر عن قوام اجتماعي - تاريخي محدد، حيث جرى تعريفها على سبيل المثال كما يأتي<sup>(١)</sup>:

«الأمة هي جماعة من الناس تكونت تاريخياً على رقعة أرض محددة، ولها نمط حضاري متميز، ممتد وعميق، في المجالين المادي والمعنوي».

وبنظرة طائر محلق على مثل هذا التعريف يظهر، كما هو واضح، أن أهم مقومات الأمة هي:

أ - جماعة من الناس تكونت تاريخياً، بما يفيد معنى «التاريخ الوثيق المشترك».

ب - على رقعة معيّنة من الأرض، بما يفيد معنى توافر حد أدنى معين من «الاتصال الجغرافي»

ج - فرادة النمط الحضاري المتكون تاريخياً، بما يميز الأمة عن غيرها، ولو اجتمع لها رابط مشترك مع بعض الأمم الأخرى، ووشائج روحية أو ثقافية متنوعة.

د - يتفرع النمط الحضاري إلى مجال مادي متمثل بـ «حياة اقتصادية مشتركة» عبر حقب زمنية متفاوتة، ومجال معنوي أو ثقافي قائم على الخبرات الإدراكية المشتركة سواء بفعل وحدة اللغة، التي إن لم تكن شرطاً كافياً بذاتها، إلا أنها شرط ضروري للتكوين القومي تدعمها «السجايا النفس - اجتماعية المشتركة».

ويمكن الاحتجاج بتوافر هذه المقومات، مجتمعة أو غير مجتمعة، على «العرب»، بحيث يتحقق انطباق المفهوم العلمي للأمة على الجماعة البشرية العربية القائمة على امتداد إقليم موصول جغرافياً في النطاق الأفريقي - الآسيوي، والتي تكون لها في إطار التاريخ الإسلامي نمط حضاري متميز على صعيد اللغة والاجتماع الثقافي والاقتصادي والسياسي، ويصح تعريفه بالنمط الحضاري العربي، أو العربي - الإسلامي، تمييزاً له عن الأنماط المجاورة في الإطار العريض للحضارة الإسلامية أو العالم الإسلامي الكبير، الممتد من جنوب شرق آسيا إلى غرب أفريقيا، مثل النمط الحضاري الفارسي «أو الإيراني» والنمط التركي والنمط الهندي «الباكستاني»... إلخ.

وهكذا تتخذ «الأمة العربية» موقعها الطبيعي إلى جانب سائر الأمم والجماعات البشرية ضمن دوائر الانتماء الأوسع، في إطار المشتركات التاريخية والجغرافية، وفي مقدمها الأمم والجماعات المنتمة إلى «الإقليم العربي - الأفريقي» و«العالم الإسلامي».

لا يستقيم إذاً في ضوء ذلك أن يتم الحديث بلغة العلم عن «أمة إسلامية» إلى جانب الأمة العربية، وإنما توجد أمم إسلامية شتى وجماعات، ومن بينها وفي نواتها المركزية: الأمة العربية، بطبيعة الحال.

---

(١) محمد عبد الشفيع عيسى، القومية العربية في مفترق الطرق: محاولة في تجديد الفكر القومي (بيروت: منتدى المعارف، ٢٠١١)، ص ٢٢٤ - ٢٢٢.



٢- عدا عن التعديل بالحذف (حذف أولوية الانتماء إلى الأمة العربية)، فإن دستور «الإخوان المسلمين» لعام ٢٠١٢ قد أجرى تعديلاً إضافياً، حين نص في الفقرة التالية لما سبق مباشرة على أن الشعب المصري «يعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الأفريقية...».

ولسنا نعرف، وأيم الحق، دستوراً لدولة تمر بمرحلة انتقال «ثورية»، يعبر عن رابطة الانتماء وعن مُدرك الهوية، باستخدام اللفظ «يعتز»، بما يشير إليه من «حمولة» ذات نَفَس عاطفي أو انفعالي عميق، وليس إلى منحى عقلي في المقام الأول؛ وبم يعتز الشعب المصري؟ أيعتز بانتمائه إلى حوض النيل والقارة الأفريقية؟

والحق أن الانتماء المصري إلى أفريقيا يرتفع فوق مستوى مشاعر الاعتزاز العاطفي وهو ما يجب معه رفع مستوى التعبير عن الهوية إلى ما هو أعلى من ذلك، عبر الإشارة الضرورية إلى «مدمج» أو مشترك تاريخي - حضاري، كأن نقول على سبيل المثال «الإقليم العربي - الأفريقي».

أما عن إضافة الإشارة إلى «الاعتزاز» بالانتماء إلى حوض النيل، فنحن ننزه الشعب المصري» عن أن يتذكر «حوض النيل» بمناسبة نشوب أزمة المياه في الحوض هذه الأيام، دون إيجاز مركز للمبررات الموجبة لذلك، في ميزان العقل الحضاري، إذا صح هذا التعبير؛ فإن لم تكن هذه المبررات قائمة، كما يجب، فليس هناك ما يدعو إلى تلك الإشارة، وكفي تأكيد رابطة الانتماء إلى «المشترك العربي - الأفريقي» كما ذكرنا.

٣- التعديل الثاني، والذي جاء في فقرة تالية أو ملحقة بالفقرة الدالة على «الاعتزاز» «الأفريقي - النيل»، ينصب على «اعتزاز» الشعب المصري أيضاً «بامتداده الآسيوي».

وهكذا فإن دستور ٢٠١٢ في حين يقرر انتماء الشعب المصري «الواحد» إلى أمتين مختلفتين في وقت واحد «الأمة العربية والأمة الإسلامية» إن صح أن تكون هناك «أمة إسلامية» في ميزان العلم، وهو غير صحيح، فإنه يضع ملحقاً لمُدرك الهوية يقوم على المدمك العاطفي - بالاعتزاز - تجاه قارة أفريقيا وحوض النيل، ثم إذا به يقذف بجزء من المعمور المصري خارج دائرة الانتماء الأصل، عقلياً كان أو عاطفياً، ليجعله «امتداداً» لعله امتداد الظل للأصل، وهو «الامتداد الآسيوي» ! ولا نحتاج إلى كثير عناء لنعرف أن الامتداد الآسيوي المشار إليه إنما هو «شبه جزيرة سيناء».

ولسنا ممن ينسبون إلى «جماعة الإخوان المسلمين» و«الرئيس المعزول» تهماً غامضة، ولعلها «وهمية» إلى حد بعيد، تدور حول نيّة التخلي عن جزء من سيناء لإقامة «وطن فلسطيني بديل» مثلاً، كما لا نجد دليلاً أكيداً على تهمة مماثلة بخصوص المنطقة الملاصقة للشقيقة السودان على البحر الأحمر في ما يعرف بمثلث حلايب وشلاتين، ولكننا نربأ بجماعة «الإخوان المسلمين» ألا تجد في شبه جزيرة سيناء أكثر من «امتداد» لـ «الوطن الأم» في قارة آسيا. فذلك مما يعد تأكيداً لواقع التهميش الذي عانت سيناء، بحيث لم يعد يعتبر مجرد تهميش اقتصادي أو «استبعاد» اجتماعي، وإنما صار - على يد دستور ٢٠١٢ الذي سمي بعد ٣٠ حزيران/يونيو

٢٠١٣ «الدستور المعطل» - تهميشاً على صعيد الوجود أو الكينونة، باعتبار سيناء مجرد «استطالة» جغرافية صحراوية، إن شئت، للمعمور المصري المركزي...!

فهل سلّم «الدستور المعطل» بالأثر المعطل لقناة السويس في مضمار «الفصل الاعتباري» لسيناء عن بقية الوطن، في حين تقوم سيناء في الواقع الحقيقي بدور «همزة الوصل» التاريخية - الحضارية بين مصر وسائر وطنها العربي الكبير في آسيا، باعتبار مصر البلد الآفرو - آسيوي «الوحيد»؟

تلك هي فحوى تحولات الهوية المصرية التي أجراها «الدستور المعطل» وفق نص مادته الأولى، ولا نشير إلى ما تم النص عليه في ما يسمى بالمادة المفسرة للمادة الثانية حول «مبادئ الشريعة الإسلامية» وهي المادة ٢١٩، فذلك مما يجب تناوله في مقام آخر.

ويقتضي شمول المعالجة أن نشير إلى ما جرى النص عليه في «الإعلان الدستوري» الصادر في ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣ والذي أصدره «رئيس الجمهورية الموقت» عقب الحدث المجلجل ليوم ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٣، ثم الثالث من تموز/ يوليو، ونشير إلى «تنحية» الرئيس «المعزول» وإصدار «خريطة المستقبل» للفترة القادمة.

## ثامناً: الإعلان الدستوري الصادر في ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣

في مواجهة الإهدار المتعمد من جانب «الدستور المعطل» لمدرجات الهوية المصرية الحقيقية، كما استقرت في اليقين الثقافي المصري والتراث الدستوري، منذ ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، فإن الإعلان الدستوري المعبر عن الهبة الشعبية في ٣٠ حزيران/ يونيو، والصادر في ٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣، قد أغفل موضوع الهوية المصرية إغفالاً تاماً، متعمداً في ما يبدو، ربما ليسد أبواباً للجدل قد تفتح في غير أوانها. وربما أراد «الإعلان الدستوري» من وراء ذلك، إحالة موضوع الهوية، مع غيرها من الموضوعات «الشائكة»، إلى اللجنتين المكلفتين وضع التعديلات الدستورية الملائمة على «الدستور المعطل»، وهي «لجنة العشرة» ثم «لجنة الخمسين»، وذلك وفق الآلية المعتمدة في ذلك الإعلان. وقد تم إعداد مشروع التعديلات الدستورية على «الدستور المعطل»، وجرى تحديد يومي ١٤ و ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤، للاستفتاء العام على ذلك المشروع.

## تاسعاً: الهوية المصرية في التعديلات الدستورية الجديدة

١ - كان قد رشح عن «لجنة الخمسين» أثناء إعداد مشروع التعديلات الدستورية وقبل الإعلان عن المسودة النهائية، أن المادة الأولى من الباب الأول للدستور المعدل - باب «الدولة» - سوف تتضمن في عجزها - فقرتها الثانية - ما يلي: «[...] الشعب المصري جزء من الأمة العربية تعمل

على تكاملها ووحدتها، وهي جزء من العالم الإسلامي، وتنتمي إلى القارة الأفريقية والآسيوية، وتسهم في بناء الحضارة الإنسانية».

وكان يعيب صياغة هذا النص - من وجهة نظرنا - عدة أمور: أولها الإشارة إلى «مصر»، كجزء من الأمة العربية، في إيماءة إلى كيان مُصمّت يلفّه الغموض باسم «مصر»، ينضوي تحت لواء «أمة» أكبر منه. وثانيها أن النص قدم الانتماء إلى العالم الإسلامي على الانتماء الأفريقي والآسيوي، في حين يبدو الأقرب إلى منطق التدبر الجيوستراتيجي أن يحدث العكس. وثالثها تجزئة الكيان الجغرافي المصري باستخدام حرف العطف «و» بما يحيل الانتماء المندمج إلى انتماءين: أفريقي وآسيوي، في حين تعتبر مصر بلداً «أفريقيا آسيوياً» بغير فصل يتلوه عطف كما بدا في العبارة المذكورة، لا بل هي البلد الأفريقي الآسيوي الوحيد، برغم ما يبدو من أثر للحاجز المائي المتمثل بـ «قناة السويس» حديثة المنشأ. أما آخر العيوب في نظرنا فهو اعتبار «الإسهام في الحضارة الإنسانية» تعبيراً عن دائرة من دوائر الانتماء، بينما أن ذلك الإسهام يرتبط بالانتماء ارتباطاً بالفرع بالأصل، أو ارتباطاً «الجوهر» بالوجود، إذا صح هذا التعبير.

٢ - اتسمت مداولات لجنة الخمسين بالطابع «الدائري» المعقد، مع تأثر زائد عن الحد في بعض الأحيان من جانب «قوى الضغط» المحيطة بها من كل جانب. ورغم ما قد يتضمنه ذلك من حسنات، بالنظر إلى التفتح على التجاوب مع ما يفرزه الحوار المجتمعي المعقد<sup>(٢)</sup>، إلا أن له عيوباً في الجانب المقابل، نظراً لما يحمله من نزعة «توفيقية» تروم الجمع بين متناقضات لا تجتمع، فتعثرها شبه «التلفيق».

وفي هذا السياق، صدر النص النهائي لمشروع التعديلات الدستورية المعروض للاستفتاء الشعبي، بحيث تضمنت المادة الأولى من الباب الأول، فقرتين تنص أولاًهما على ما يأتي: «جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، موحدة لا تقبل التجزئة، ولا ينزل عن شيء منها، نظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون».

ويجري نص الفقرة الثانية على النحو التالي «الشعب المصري جزء من الأمة العربية يعمل على تكاملها ووحدتها، ومصر جزء من العالم الإسلامي، تنتمي إلى القارة الأفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوي، وتسهم في بناء الحضارة الإنسانية».

وفي سبيل المقاربة النقدية لهذا النص، بالتركيز على الفقرة الثانية نشير إلى ما يلي:

١ - حسناً فعل كُتاب الدستور حين أعادوا الإشارة إلى الانتماء العربي باسم «الشعب المصري» وليس «مصر»، وكنا نفضل «الشعب العربي في مصر»، إذ الأمة - بالتعريف العلمي - مكونة من شعب واحد يعيش على أرض مشتركة «وطن» ويبعد حضارة موحدة.

(٢) شيء من ذلك يبدو أنه حصل، باستجابة «لجنة الخمسين» لما عبر عنه البعض من ضرورة الإشارة إلى الهوية العربية لمصر في نص المادة الأولى. انظر مثلاً: محمد عبد الشفيع عيسى، «الهوية المصرية في التعديلات»، الأهرام، ٢٨/٩/٢٠١٣، ص ١٠.

وإذا تجاوزنا عن ذلك، بغير رضا على كل حال، فإن الجملة المتعلقة بالانتماء العربي أقل في مبناها مما ورد في ذلك النص الذي انتهت إليه الحركة الوطنية المصرية المعاصرة، انطلاقاً من ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وفق الصيغة الأخيرة الواردة في الدساتير والإعلانات الدستورية المتتابعة بين ١٩٧١ و ٢٠١١، أي: «الشعب المصري جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة». ونرى أن النص على العمل على «تحقيق الوحدة الشاملة» أشمل وأدق من الحديث عن العمل على «تكاملها ووحدتها».

٢- اقتصى النص النهائي لمشروع التعديلات، أثر النص الذي رشح عن لجنة الخمسين في تقديم عبارة «مصر جزء من العالم الإسلامي» على ما عداها من دوائر الانتماء بعد الدائرة العربية. وسبق أن أوضحنا المأخذ على ذلك من وجهة نظرنا، مع الإشارة إلى أن «النص النهائي» قد صادفه التوفيق بالإشارة إلى «مصر» هنا - وكنا نفضل «مصر العربية» - كجزء من «العالم الإسلامي، إذ المقابلة بين الحدين، الجزء والكل، منسجمة إلى حد كبير في هذه الحالة.

٣- فصل «النص النهائي» لمشروع التعديلات الدستورية الجديدة، في موضوعه الانتماء - بعد الإشارة إلى «الانتماء العربي» - بالقول إن مصر «تنتهي إلى القارة الأفريقية، وتعتز بامتدادها الآسيوي». وتمثل هذه العبارة نوعاً من «التقدم» بالمقارنة مع نص «الدستور المعطل» الذي كان اعتبر أن «الشعب المصري جزء من الأمتين العربية والإسلامية» في «تميع» مقصود لقضية الهوية العربية، كما كان قد أشار إلى الانتماء بلفظة «يعتز»، قائلاً على لسان «الشعب المصري»: «... ويعتز بانتمائه لحوض النيل والقارة الأفريقية وبامتداده الآسيوي» فجعل الاعتزاز بالانتماء في هذا المجال مقصوراً - على المشاع - على حوض النيل والقارة الأفريقية، ثم ألحق بهما الشطر الآسيوي - أي شبه جزيرة سيناء - باعتباره مجرد «امتداد» لمصر، أو «استطالة». وقد جاء النص النهائي لمشروع التعديلات الدستورية ليجعل الانتماء مقصوراً على «القارة الأفريقية»، بعد حذف إشارة غير مبررة إلى «حوض النيل»، مع استبعاد الشطر الآسيوي - أي شبه جزيرة سيناء - من دائرة الانتماء، ومع استعادة للنفس الانفعالي المتضمن في فعل «الاعتزاز» بإرجاعه إلى «الامتداد الآسيوي»، في عود غير حميد إلى سيرة «الدستور المعطل» في هذا الشأن. ومع تأكيدنا لأهمية الإشارة إلى دائرة الانتماء الأفريقي، فقد كنا نفضل الإشارة إلى أن مصر العربية «تنتهي إلى القارتين الأفريقية والآسيوية».

٤- أخيراً أضاف النص النهائي لمشروع التعديلات الدستورية - بالإشارة إلى مصر - عبارة: «... وتسهم في بناء الحضارة الإنسانية»، مقتفياً أثر «الدستور المعطل» في هذا الشأن أيضاً، ولكن على مستوى أضعف نسبياً، بالمقارنة مع نص ذلك الدستور على أن «الشعب المصري» [ ... يشارك بإيجابية في الحضارة الإنسانية ].

بيد أننا نعيد تأكيد عيب النص في الحالتين، إذ إن فعل «الإسهام» أو «المشاركة» الحضارية، ليس معبراً بذاته عن واقعة «الانتماء»، وليس مرادفاً له، وإنما هو متغير تابع له، أو هو ظاهرة من ظواهر التجلي لتلك الواقعة الأصلية بالذات. وكنا نفضل التعبير بما يفيد الانتماء إلى «الأمة الإنسانية العامة».

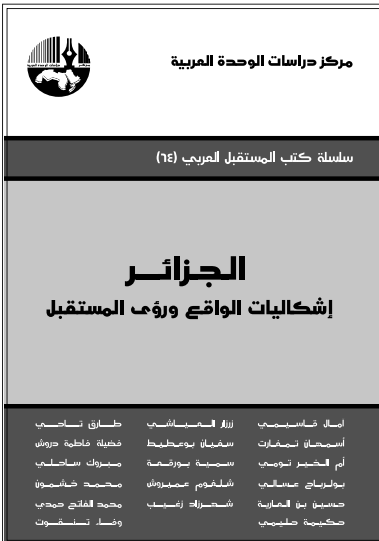
٥- في ضوء ما سبق، يمكن القول إن النص النهائي لمشروع التعديلات الدستورية، قد أحسن بالإشارة المؤكدة إلى الهوية العربية لمصر، على عكس «الدستور المعطل»، غير أنه حمل في بعض جوانبه آثار «الإثم» الباقية من «الدستور المعطل»، كما ألمحنا غير مرة. والرأي عندنا أنه كان يحسن التخفف من التفاصيل المتعلقة بدوائر الانتماء والهوية المتتابة في صلب الدستور المعدل الجديد، وأن يقتصر النص على تأكيد بُعد الهوية الأساسي على هذا النحو: «الشعب العربي في مصر جزء من الأمة العربية ويعمل على تحقيق وحدتها الشاملة».

ولكنها طبيعة المرحلة الانتقالية الراهنة في مصر، بتعقيدها المتداخلة، ولا بأس! □

صدر حديثاً

## الجزائر إشكاليات الواقع ورؤى المستقبل

مجموعة من الباحثين



يقدم هذا الكتاب سبعة عشر بحثاً حول قضايا الثقافة والإعلام والتعليم والشباب والاقتصاد والسياسات العامة في الجزائر ساهم في وضعها نخبة من الكتاب والباحثين الجزائريين، وتوزعت على ثلاثة محاور رئيسية، محور الثقافة والتعليم والتعريب، ومحور الإعلام والتواصل، ومحور السياسات الاقتصادية.

يسعى الكتاب لتقديم قراءة نقدية للمشهد الجزائري ورؤية مستقبلية لأبرز التحديات التي تواجه البلاد في ضوء السياسات المجتمعية الثقافية والتعليمية والاقتصادية المعتمدة من جهة وفي ضوء الظروف الموضوعية التي تواجهها الجزائر داخلياً وخارجياً من جهة أخرى.

٢٧٢ صفحة

الثنى: ٢٢ دولاراً

أو ما يعادلها